

The War against (ISIS) in Iraq between Losses and Reconstruction Challenges

Duha Mohanad Al. Hamadani^{1*} , Eman Hani Abood² 

¹Department of Political Science, College of Political Science, University of Kufa, Kufa, Iraq

²Mother and newborn department, College of Nursing, Baghdad University, Baghdad, Iraq.

Received: 14/9/2023
Revised: 26/12/2023
Accepted: 11/2/2024
Published online: 19/12/2024

* Corresponding author:
dahaam.alhamdani@uokufa.edu.iq

Citation: Al. Hamadani, D. M., & Abood, E. H. (2024). The War against (ISIS) in Iraq between Losses and Reconstruction Challenges. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 52(2), 302–315.
<https://doi.org/10.35516/hum.v52i2.5701>

Abstract

Objectives: The research aims to analyze government spending to combat ISIS terrorism in Iraq, the incurred costs for the reconstruction of the affected areas, and the challenges and difficulties facing the reconstruction process in light of the massive economic losses that occurred during the liberation process.

Methods: The research adopts the systematic approach to analysis the overlapping, interconnected, and interacting elements represented by pressures and influences on the one hand, and policies and decisions on the other hand, according to a scientific methodology that includes analyzing data and numbers by identifying the inputs and processing them to reach the objective outcomes of the research.

Results: The results of the research indicated the significant financial crisis caused by government spending on the liberation process, as government budgets in the (ISIS) period were war budgets, leading to great economic difficulties in addressing the greatest challenge for the post-ISIS stage of reconstruction of the liberated cities and returning the displaced to them. The accompanying lack of political will for the reconstruction and financial and administrative corruption.

Conclusions: In light of the aforementioned results, the research recommends giving reconstruction projects the highest priority according to a timetable prepared by the Iraqi government, and achieving a policy of economic reform, the entry of companies and investors, continuous auditing of accounts, statements for projects, and limit the hand of the corrupt.

Keywords: ISIS, War, Economic Losses, Reconstruction, Challenges.

الحرب على (داعش) في العراق بين الخسائر وتحديات الإعمار

ضحى مهند علي الحمداني^{1*}، ايمان هاني عبود²

¹قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق.

²قسم الأم والوليد، كلية التمريض، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

ملخص

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحليل الإنفاق الحكومي لمكافحة إرهاب (داعش) في العراق، والتكاليف المترتبة لإعادة إعمار المناطق المتضررة، والتحديات والصعوبات التي تواجه عملية إعادة الإعمار في ظل الخسائر الاقتصادية الهائلة التي تخللت عملية التحرير.

المنهجية: يعتمد البحث المنهج النظري لتحليل العناصر المتداخلة، والمتراصة، والمتفاعلة المتمثلة بالضغوط والتأثيرات من ناحية والسياسات والقرارات من ناحية أخرى، وذلك وفق منهجية علمية تتضمن تحليل البيانات والأرقام من خلال تحديد المدخلات وإجراء المعالجة عليها للوصول إلى المخرجات الموضوعية للبحث.

النتائج: أشارت نتائج البحث إلى الأزمة المالية الكبيرة التي خلفها الإنفاق الحكومي على عملية التحرير إذ أن الموازنات الحكومية في فترة (داعش) كانت موازنات حرب مما أدى لصعوبات اقتصادية كبيرة في معالجة التحدي الأكبر لمرحلة ما بعد (داعش) المتمثل في إعادة إعمار المدن المحررة، وإعادة النازحين إليها، وما رافق ذلك من انعدام الإرادة السياسية الحقيقية لإعادة الإعمار والفساد المالي والإداري.

خلاصة البحث: في ضوء النتائج المذكورة أوصى البحث بإيلاء مشاريع الإعمار الأولوية القصوى، وفقاً لجدول زمني تعده الحكومة العراقية، وتحقيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، ودخول الشركات والمستثمرين، والتدقيق المستمر للحسابات والكشفات الخاصة بالمشاريع لقصر يد الفاسدين.

الكلمات الدالة: داعش، الحرب، الخسائر الاقتصادية، إعادة الإعمار، التحديات.



© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license
<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المقدمة

تمكن (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق من استغلال الأوضاع السياسية المضطربة ليبني له اجندات وخلايا وصولاً الى إعلان إنشاء ما يسمى (بدولة الخلافة الإسلامية) في العراق والمعروفة باسم (داعش) وسط حالة من القتل والدمار والوحشية، إذ عمل على حكم المسلمين بالقسر والعنف مستخدماً سياسة الأرض المحروقة؛ لتدمير البنية التحتية للمدن العراقية التي احتلها وبصورة متعمدة مما أدى لتدمير الأصول الاقتصادية المختلفة سواء كانت أبنية سكنية أو مطارات وقواعد عسكرية فضلاً عن آبار النفط مما أدى لمضاعفة الأضرار الاقتصادية والبيئية.

إن التداعيات المترتبة على هذه السياسية الممنهجة أثارت مشاكل اقتصادية على مختلف الأصعدة المالية، والأمنية، والبيئية، وأثارت صعوبات بالغة في إعادة اندماج السكان بأراضيهم المحررة، وإذ نتحدث هنا عن الخسائر الاقتصادية الكبيرة التي نجمت عن احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية فإن المعالجات التي تبنتها الحكومة العراقية لتحرير العراق من هذا التنظيم الإرهابي أخذت هي الأخرى حيزاً كبيراً من الاقتصاد العراقي مع زيادة الإنفاق على المجال الأمني، والجهد الحربي، والتسليح فضلاً عن الإنفاق لإعادة تأهيل المناطق المحررة في مرحلة ما بعد (داعش) وما رافق ذلك، من تحديات واشكالات أضافت أعباءً مالية اضافية على الاقتصاد المتردي في العراق إذ أن هذه الخسائر الفادحة والتي تقابل التشوه في الاقتصاد العراقي تُلزم الحكومة بضرورة القيام بمعالجات اقتصادية مدروسة تضمن استقرار الاقتصاد العراقي وزيادة انتعاشه.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تحليل مقدار الخسائر الناجمة عن احتلال (تنظيم داعش) الإرهابي لبعض المحافظات العراقية وما رافق عملية التحرير من خسائر اقتصادية أخرى أثقلت كاهل الموازنات العراقية، إذ أن دراسة الخسائر من ناحية وتكاليف إعادة الإعمار من ناحية أخرى فضلاً عن المعوقات التي رافقت عملية إعادة الإعمار يُسهم في مساعدة الحكومة العراقية على تقدير حجم الأضرار الناجمة ومقدار المقدرات التي تحتاجها لعودة النازحين الى ديارهم فضلاً عن أهمية دراسة المعوقات الناجمة عن عودة النازحين الى ديارهم للعمل على معالجتها لاسيما وأن البحث سيتطرق لما رافق عملية التحرير من أزمة اقتصادية-سياسية تمثلت في إعادة إعمار المناطق المحررة مع واقع الاقتصاد العراقي المنهك وسوء الإدارة وانعدام الخبرة الحكومية في التعامل مع الأزمات مما يسهم في إمكانية تطوير التعامل مع أزمة إعادة الإعمار وتجاوز المعوقات الموجودة.

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في الآتي:

1. تحليل الأضرار المالية الناجمة عن أحداث الدمار الهائل التي سببها احتلال (تنظيم داعش) لبعض محافظات العراق.
2. معرفة المبالغ المالية المصروفة من الحكومة العراقية على القطاع الأمني والعسكري لمكافحة هذا التنظيم الإرهابي المتطرف.
3. معرفة المبالغ المالية المرصودة وما يقابلها من احتياجات لعملية إعادة الإعمار.
4. تسليط الضوء على أهم الإشكاليات التي تعيق العمل التنفيذي الحكومي؛ لتحقيق التقدم في عملية إعادة إعمار المناطق المحررة.

حدود البحث:

للبحث حدود زمانية ومكانية وكالاتي:

1. الحدود الزمانية للبحث: منذ تاريخ احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية في 10 حزيران 2014 ولغاية تاريخ إعداد هذه الدراسة في 2023.
2. الحدود المكانية: تتمثل في المحافظات العراقية صاحبة النصيب الأكبر في التضرر من (داعش) وهي: نينوى، صلاح الدين، والأنبار فضلاً عن أجزاء من ديالى، وكركوك، وبابل، وبغداد.

إشكالية البحث:

أثارت الخسائر الاقتصادية التي سببها احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية خللاً في ميزانية الدولة وضربة للاقتصاد العراقي إذ قابل الأضرار والخسائر الاقتصادية التي سببها (داعش) خسائر أخرى هائلة تمثلت في الإنفاق الحكومي لمكافحة هذا التنظيم الإرهابي مما أعاق عجلة التنمية الاقتصادية، وأفضى الى الخراب والمآسي، وتفاقت حدة الأزمة مع غياب الرؤية الحكومية التوجيهية والرقابية الرشيدة للشروع بعملية إعادة الإعمار والتعافي وفقاً لبرنامج حكومي وخطة محكمة تقوم على أساس الأولوية في العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة مع إبعاد الفاسدين عن العبث بمخصصات المناطق المحررة.

أسئلة البحث:

نطرح هنا العديد من الأسئلة التي نجيب عليها في نطاق البحث :

1. ما حجم الأضرار والخسائر الاقتصادية للمدن التي احتلها (تنظيم داعش) الإرهابي ؟
2. ما حجم الخسائر الحكومية في الموازنة العامة الاتحادية المتمثلة بالمخصصات المالية للإنفاق على الجانب العسكري والأمني لمكافحة إرهاب (داعش) ؟
3. هل وضعت الحكومة العراقية خطة حكومية محكمة لإعادة الاستقرار والإعمار للمحافظات المتضررة من (داعش) ؟
4. ما الاحتياجات التي تتطلبها عملية إعادة الاستقرار للمدن المحررة ؟ وكم وفرت الحكومة العراقية لمعالجة تلك الأزمة ؟
5. ما الإشكالات والتحديات لإعادة إعمار المدن المحررة من (داعش) ؟

فرضية البحث :

يفترض البحث أن الحرب على (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق كلفت الحكومة العراقية خسائر اقتصادية هائلة وأن عملية تعافي الاقتصاد العراقي من هذه الخسائر يتطلب مدة زمنية كافية ألا أن الحكومة العراقية اصطدمت بعقبة أخرى تمثلت بالحاجة لإعادة إعمار المدن المحررة من (داعش) لإعادة النازحين إليها، لذا فقد وجهت الحكومة العراقية مقدراتها المالية لإعادة الإعمار ألا أنها لم تحقق ذلك الهدف على النحو المرجو منه رغم المخصصات المالية على القطاعات المعنية كافة إذ رافق ذلك مشاكل ومعوقات حالت دون تحقيق الهدف المنشود من الإعمار.

منهجية البحث :

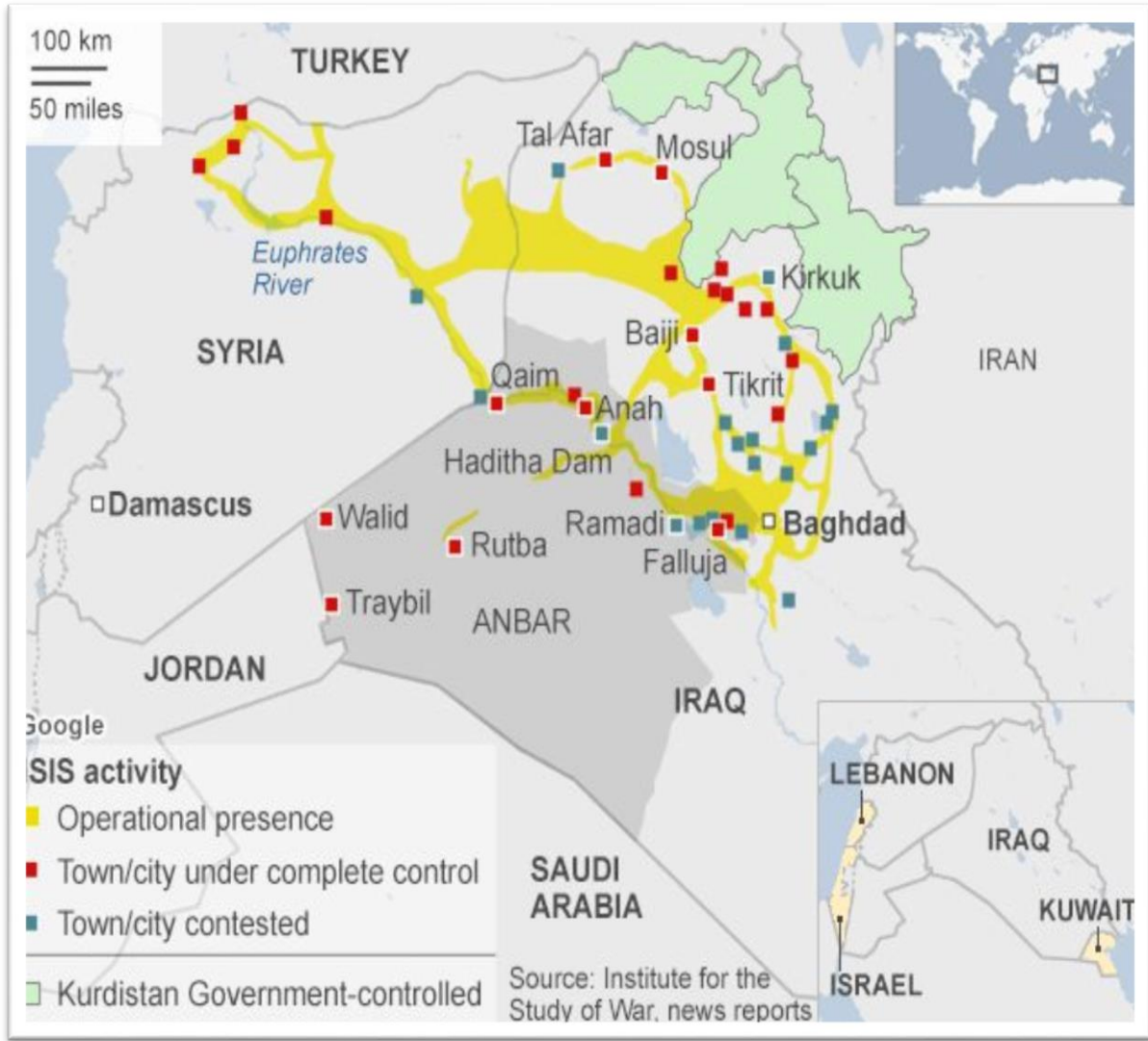
لإثبات الفرضية اعتمدنا منهج التحليل النظري لدراسة وتحليل الأحداث بغية الوصول الى النتائج المرجوة، إذ يَدُكر (اندرسون، 1998) أن للنظام السياسي حاجات ومطالب مطروحة من جانب البيئة والمجتمع، وتتمثل المطالب بالدعم والمدخلات المقدمة الى النظام السياسي من البيئة المحيطة بالمجتمع، على حين أن بيئة النظام السياسي تشمل كل الظروف والأحداث الواقعة خارج حدود هذا النظام، والمطالب هي الاحتياجات التي يطرحها الأفراد والجماعات على النظام السياسي من أجل اشباع مصالحهم ورغباتهم، وعلى اعتبار أن هذا المنهج كما يذكر (الخزرجي، 2004) يمثل مجموعة واسعة من العناصر المتداخلة والمتربطة والمتفاعلة المتمثلة بالضغوط والتأثيرات من ناحية والسياسات والقرارات من ناحية أخرى فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة وتحليل الأحداث في بيئة النظام السياسي المتمثلة بحاجة ومطالب وضغوط مجتمعية لإعادة إعمار ما خربه (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق، ومن ناحية أخرى السياسات والقرارات التي اتخذتها الحكومة العراقية في ظل الخسائر الاقتصادية الهائلة لاسيما مع النقص الكبير في الموازنات بعد أن وجهت الحكومة العراقية مقدراتها الاقتصادية للقيام بعملية التحرير من هذا التنظيم الإرهابي اذ سيخدمنا هذا المنهج في تحديد طبيعة القوى والعوامل البيئية للمطالب المطروحة في الحاجة للتحرير من إرهاب (داعش) في العراق والحاجة لإعادة الإعمار من ناحية ومقدار استجابة الحكومة العراقية والمتمثلة بنظامها السياسي لتلك المطالب من ناحية أخرى.

المبحث الأول: الخسائر الاقتصادية والإنفاق الحكومي لمكافحة (داعش):-

استخدم (تنظيم داعش) الإرهابي التدمير المتعمد للبنية التحتية للمدن العراقية إذ عمل على استهداف الأصول الاقتصادية لإلحاق أكبر الخسائر وتأخير حسم المعارك لصالح القوات الأمنية مما دفع الحكومة العراقية لتوجيه جزء كبير من مقدراتها المالية للإنفاق على الجانب الأمني منذ سنة 2014 للحرب على (داعش)، وسنتطرق في هذا المبحث للأضرار والخسائر الاقتصادية الناتجة عن احتلال (داعش) لبعض المحافظات العراقية فضلاً عن المخصصات المالية الحكومية في الموازنات العامة الاتحادية للإنفاق على الأجهزة الأمنية للحرب على هذا التنظيم الإرهابي.

المطلب الأول- الأضرار والخسائر الاقتصادية في المحافظات المتضررة من (داعش) :-

أدّى احتلال (تنظيم داعش) الإرهابي لبعض محافظات العراق الى خسائر اقتصادية كبيرة وعلى مختلف القطاعات الاجتماعي، والإنتاجي، والبنية التحتية، وتوزعت هذه الخسائر في المناطق التي سيطر عليها هذا التنظيم الإرهابي في محافظات نينوى، وصلاح الدين، والأنبار فضلاً عن أجزاء من ديالى، وكركوك، وبابل، وبغداد، وتوضح الخريطة في الشكل رقم (1) المحافظات العراقية التي احتلها (داعش) سنة 2014.



الشكل رقم (1): خريطة توضح الأماكن التي سيطر عليها (تنظيم داعش) الإرهابي في العراق لسنة 2014

وبعد القطاع الاجتماعي أحد أهم القطاعات المتضررة لاسيما التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والإسكان إذ تسببت العمليات العسكرية والمواجهات التي حدثت بين (داعش) والقوات الأمنية بتدمير آلاف المنازل في المحافظات التي سيطر عليها هذا التنظيم الإرهابي كما عمل (تنظيم داعش) على تدمير الكثير من المواقع الأثرية الخالدة والأضرحة والمراقد والمساجد الدينية فضلاً عن تضرر المراكز الصحية والمدارس مما جعل المدن غير صالحة للعيش ناهيك عن المخلفات الحربية والعبوات الناسفة المزروعة في الشوارع والطرق (إسماعيل وآخرون، 2016)، كما عمل هذا التنظيم الإرهابي على تجنيد الشباب واستخدامهم في الأعمال اللوجستية من خلال نشر الفكر المتطرف والترويج لقادة (داعش) وانصارهم فضلاً عن جمع المعلومات، والسلاح، والتجهيزات (الهاشي، 2015)، إذ كان هذا التنظيم الإرهابي توافاً لإرساء دعائم خلافته عن طريق بناء دولة جديدة ويكون (الجهاديون) جزءاً مهماً من النظام السياسي الذي سعوا لإقامته بعد حصول التطهير العرقي (نابوليوني، 2015)، وبين الجدول رقم (1) الاضرار التي لحقت بالقطاعات الاجتماعية في هذه المدن إذ نلاحظ أن الاضرار التي لحقت بالإسكان تقدر بـ 18,7 ترليون دينار عراقي، وهي النسبة الأعلى في هذا القطاع مما أدى الى نزوح حوالي 1,044,539 شخصاً وبمعدل 42% لغاية سنة 2016 مما أدى لكارثة إنسانية إذ أقدمت هذه الجماعات الإرهابية على ارتكاب مجازر ضد المكونات العراقية والأقليات الدينية من المسيحيين والإيزيديين والصابئة المندائيين والتركمان والشبك تمثلت بقتل الرجال وتجنيد الأطفال وسبي النساء وتوزيعهن وبيعهن في سوق الرقيق بأسعار تتراوح ما بين \$90_ \$250 (التقرير السنوي لقسم حقوق الأقليات لعام 2014م).

الجدول رقم (1): الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الاجتماعي من إرهاب (داعش)

القطاع	الفرع	إجمالي الخسائر	ملاحظات
1- القطاع الاجتماعي	النظام الصحي	2,7 ترليون دينار	جميع المدن التي أحتلها (داعش) ما لا يقل عن نصف منشآتها الصحية تضررت كلياً أو جزئياً.
	التعليم	2,8 ترليون دينار	تتركز في الفلوجة، والموصل، والرمادي فضلاً عن نشر التطرف في المدارس.
	الإسكان	18,7 ترليون دينار	تضرر حوالي 138,015 مبنى سكني نصفها لذوي الدخل المحدود، وتعد الموصل بأنها صاحبة النصيب الأكبر بنسبة 6-8 ترليون دينار.
	السياحة والتراث	1 ترليون دينار	هدم وتفجير الكثير من المراقد، والأضرحة، والأماكن الدينية ولاسيما في نينوى.
	الهجرة والتزوح	نزوح 1,044,539 وبمعدل 42%	أغلب النازحين كانوا من محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى.

(إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر): تقرير مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني 2018. وجمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، 2018. وجمهورية العراق، وزارة التخطيط، إستراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022.

أما القطاع الإنتاجي فقد تعرض هو الآخر لتداعيات اقتصادية خطيرة لاسيما أن المدن التي احتلها (داعش) تتميز بمواردها الزراعية وطرقها البرية وحدودها الطويلة مع دول الجوار، فقد سيطر هذا التنظيم الإرهابي منذ حزيران 2014م على مخزون القمح في محافظتي نينوى وصلاح الدين واللذان تنتجان أكثر من ثلث إنتاج القمح و 40% من إنتاج الشعير في العراق كما سيطر على مناطق مخازن الحبوب واستولى على أكثر من مليون طن من القمح أي خمس الاستهلاك السنوي في العراق (علو، 2016)، وبين الجدول رقم (2) حجم الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الإنتاجي.

الجدول رقم (2): الأضرار والخسائر التي تعرض لها القطاع الإنتاجي

القطاع	الفرع	إجمالي الخسائر	ملاحظات
2- القطاع الانتاجي	الزراعة	حوالي 2,4 ترليون دينار	كان الضرر الأكبر في نينوى بـ 764 مليار دينار تلتهها صلاح الدين بـ 559 مليار دينار ومن ثمّ ديالى بـ 557 مليار دينار، كما تُقدر تكلفة المكائن الزراعية التي تضررت بـ 689 مليار دينار عراقي، والأصول الأخرى الثابتة مثل مخازن الحبوب والبيوت البلاستيكية بـ 13 مليار دينار فضلاً عن الأضرار التي لحقت بالمزارع والتي تقدر بـ 212 مليار دينار عراقي.
	الموارد المائية	134 مليار دينار	تمثل الضرر في القنوات، ومحطات الضخ، والجسور المائية، والسدود.
	التجارة والصناعة	أكثر من 6 ترليون دينار	تضرر ما لا يقل عن 8,000,000 متر مربع.
	الجهاز المصرفي العراقي	استولى (داعش) على 11,8 ترليون دينار، وودائع تبلغ 971 مليار دينار	تمثل بالاستيلاء على 121 فرعاً من فروع المصارف منها 84 فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية، و 37 فرعاً تابعاً لمصارف القطاع الخاص، كما الحق (داعش) أضراراً في البنية التحتية للمصارف.

(إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر): تقرير مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني 2018. ووليد عيدي عبد النبي، 2018.

ونلاحظ من الجدول رقم (2) أن الخسائر التي تعرض لها الجهاز المصرفي العراقي هي الأكثر تضرراً على مستوى القطاع الإنتاجي؛ فقد تعرض الجهاز المصرفي العراقي الى انتكاسة كبيرة نتيجة استيلاء (داعش) على 121 فرعاً من فروع المصارف إذ بلغ إجمالي الموجودات النقدية المسروقة آنذاك بما يقارب 900 مليار دينار عراقي ضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في مدينة الموصل (عبد النبي، 2018). أما على مستوى قطاع البنية التحتية والمتمثل في الطاقة، والنفط، والغاز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والمياه، والصرف الصحي، والنظافة، والخدمات البلدية فهي الأخرى تعرضت لخسائر اقتصادية باهظة نوضحها في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): الأضرار والخسائر التي تعرض لها قطاع البنية التحتية من إرهاب (داعش)

القطاع	الفرع	إجمالي الخسائر	ملاحظات
3- البنية التحتية	الطاقة	8,2 ترليون دينار	الضرر بقطاع الكهرباء إذ أصبحت معظم أصول الطاقة إما تعمل جزئياً أو لا تعمل.
	النفط والغاز	5 ترليون دينار	تأثرت أكثر من 50 منشأة، وبلغت الأضرار النقدية نسبة 85% في مصفاة بيجي.
	تكنولوجيا المعلومات	466 مليار دينار	مستوى الضرر هو الأكبر في محافظة نينوى بنسبة 75% من إجمالي تكلفة الأضرار.
	البنية التحتية للنقل	3,3 ترليون دينار	مستوى الأضرار في الطرق بقيمة 610 مليار دينار، والجسور بقيمة 1,4 ترليون دينار، ومطار الموصل 12 مليار دينار، وبالسكك الحديدية في الموصل، والرمادي، وهيت 236,6 مليار دينار.
	المياه والصرف الصحي	1,6 ترليون دينار	أثر على الاستخدام اليومي لخدمات المياه في المحافظات كافة.
	الخدمات البلدية	102 مليار دينار	مستوى الضرر بالدرجة الأساس في محافظات نينوى، وديالى، والأنبار.

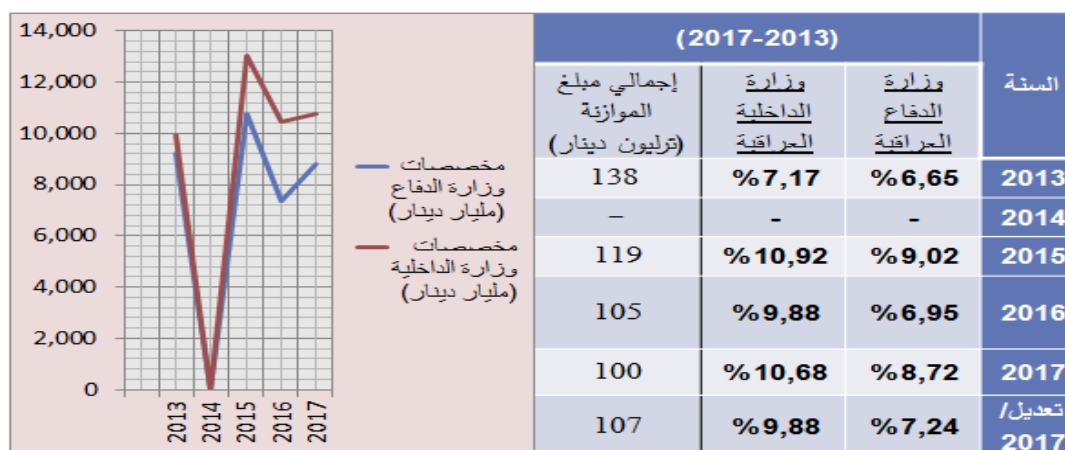
(إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر): تقرير مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني 2018.

المطلب الثاني- الإنفاق الحكومي للحرب على (تنظيم داعش) الإرهابي :-

عملت الحكومة العراقية على توجيه جزء كبير من مقدراتها المالية للإنفاق على الجانب الأمني منذ سنة 2014م للحرب على (داعش) من خلال زيادة المخصصات المالية في الموازنات العامة الاتحادية للإنفاق على وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الأخرى الساندة لمكافحة الإرهاب فضلاً عن إنفاقها على جانب التسليح لتعزيز قدراتها لخوض المعارك العسكرية ضد (داعش).

أولاً- المخصصات الحكومية للإنفاق على وزارتي الدفاع والداخلية :

تُعنى وزارة الدفاع بحفظ أمن الدولة عسكرياً أما وزارة الداخلية فهي المسؤولة بالحفاظ على الأمن الداخلي للمواطنين وضبط الخارجين عن القانون، وقد وفرت الحكومة العراقية المبالغ المالية اللازمة لوزارتي الدفاع والداخلية في حربها على إرهاب (داعش) يُنظر الشكل رقم (2).



الشكل رقم (2): المخصصات الحكومية للإنفاق على وزارتي الدفاع والداخلية للمدة (2017-2013م)

ونلاحظ من الشكل رقم (3) أن الحكومة العراقية عملت على زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق على الوزارتين المذكورتين للمدة (2017-2013)، وهي المدة التي شهدت احتلال (داعش) لثلث الأراضي العراقية وبدأ معارك التحرير التي خاضتها القوات المسلحة بمختلف صنوفها لمكافحة التنظيم الإرهابي، فبعد أن تعطلت موازنة سنة 2014 لاعتبارات عديدة وفرت الحكومة العراقية في موازنة سنة 2015 أكثر من (10,780,537) مليون دينار عراقي لوزارة الدفاع وبنسبة 9,02% من إجمالي مبلغ نفقات الموازنة العامة الاتحادية، والبالغ مقدارها أكثر من (119,462,429) مليون دينار عراقي إذ نلاحظ زيادة المخصصات للإنفاق على الوزارة المذكورة بنسبة 3% عن سنة 2013 فقد كانت تبلغ في سنة 2013 نسبة 6,65% على الرغم من انخفاض المبلغ الكلي للموازنة العامة لسنة 2015 عن سنة 2013 وكان ذلك ايذاناً بالبداية بالعمليات العسكرية لمحاربة (داعش) فضلاً عن ذلك زُيِّدَت الحكومة العراقية

المخصصات المالية الحكومية للإنفاق على وزارة الداخلية في السنة نفسها، إذ بلغت أكثر من (13,052,558) مليون دينار وبنسبة 10,92% من إجمالي مبلغ نفقات الموازنة.

ووفقاً لقانون تعديل الموازنة الاتحادية رقم (44) لسنة 2017 فقد تم تخصيص أكثر من (7,754,339) مليون دينار لوزارة الدفاع وبنسبة 7,24% من إجمالي مبلغ تعديل قانون الموازنة والبالغ مقداره أكثر من (107,089,521) مليون دينار، وتم زيادة المبلغ المخصص من القروض الأمريكية لغرض تمويل احتياجات وزارة الدفاع ليبلغ (4550) مليون دولار إذ نلاحظ تقليل المخصصات المالية لوزارة الدفاع على الرغم من زيادة مبلغ الموازنة الكلي في هذا التعديل، إذ تم تقليل المبالغ المخصصة للإنفاق على الأجهزة الأمنية بعد تحرير العراق من (داعش) الإرهابي وتوجيهها لخدمة أهداف أخرى منها المشاريع الاستثمارية، والحماية الاجتماعية، والإعمار.

كما تم تقليل المبلغ المخصص للإنفاق على وزارة الداخلية في السنة نفسها بنسبة 1% ليلعب أكثر من (10,590,902) مليون دينار وبنسبة 9,88% من إجمالي مبلغ الموازنة المُعدّل بعد أن كانت مخصصاتها في موازنة سنة 2017م أكثر من (10,758,369) مليون دينار وبنسبة 10,68% من إجمالي مبلغ الموازنة إذ نعتقد بكفاية المبلغ المخصص لسد احتياجات وزارة الداخلية للقيام بواجباتها الأمنية بعد انتهاء عمليات التحرير.

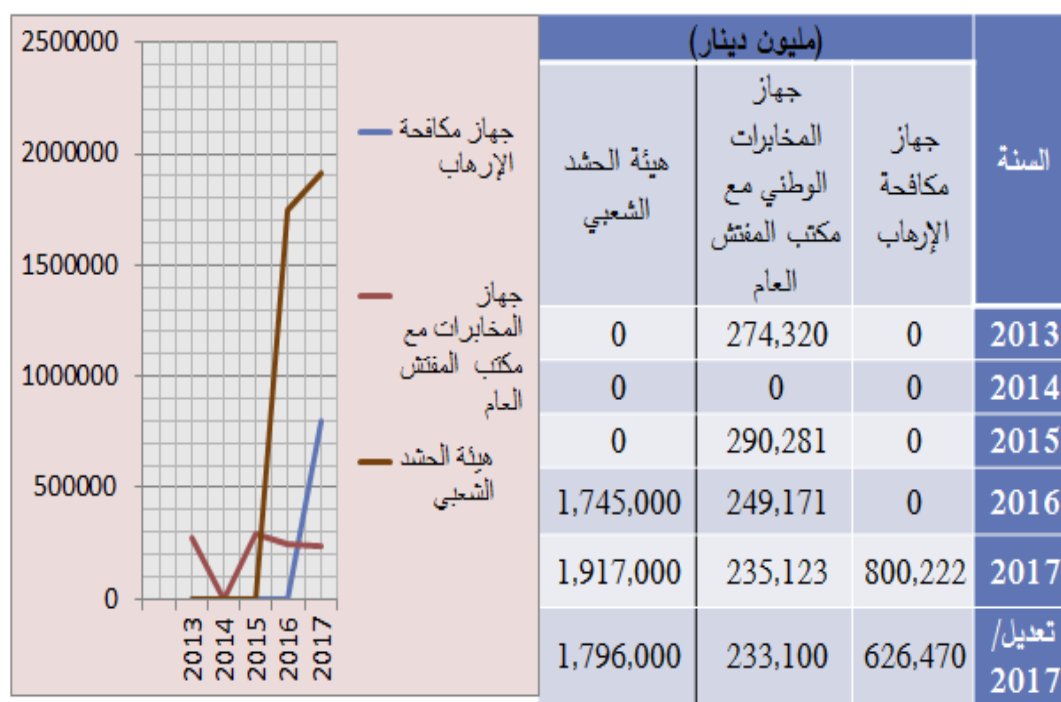
ثانياً- الإنفاق على الأجهزة المساندة لمكافحة الإرهاب:

وتتمثل هذه الأجهزة في جهاز مكافحة الإرهاب (CTS)، وجهاز المخابرات الوطني العراقي، وهيئة الحشد الشعبي إذ خصصت الحكومة العراقية المبالغ المالية اللازمة لجهاز مكافحة الإرهاب^(٩) بصورة منفصلة عن وزارة الدفاع منذ سنة 2017 بعد أن ارتبط بالقائد العام للقوات المسلحة بموجب المواد (1) و(3) من قانون (31) لسنة 2016، وقد خصّصت الحكومة العراقية مبلغ (800,222,977) مليون دينار عراقي وبنسبة 0,79% من إجمالي موازنة سنة 2017 للإنفاق على الجهاز المذكور، ووفقاً لتعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2017 فقد بلغت مخصصات الجهاز المذكور (626,470,962) مليون دينار عراقي وبنسبة 0,58%.

وعملت الحكومة العراقية على زيادة المبالغ المالية للإنفاق على جهاز المخابرات الوطني العراقي مع مكتب المفتش العام كون هذا الجهاز تقع على عاتقه مسؤولية جمع المعلومات، وتقييم تهديدات الأمن الوطني العراقي؛ لذا فهو يعمل على تقديم المشورة للحكومة العراقية فضلاً عن تقديم الدعم الاستخباري للقوات المسلحة بصنوفها المختلفة، إذ بلغت مخصصاته في موازنة سنة 2015 نسبة 0,19% كما خصصت الحكومة العراقية للجهاز المذكور في تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2017 أكثر من (233,100) مليون دينار وبنسبة 0,21% من إجمالي مبلغ الموازنة الاتحادية، (ولابد من إيلاء الاهتمام بجهاز المخابرات الوطني العراقي بصورة كبيرة بعد عمليات التحرير كون محاربة فلول تنظيم (داعش) ومخططاته الإرهابية تتطلب مستوى عالٍ من الجهد الاستخباراتي المنظم لاسيما وأن هذا التنظيم يشكل جيوب وخلايا نائمة في بعض الصحاري والجبال).

وبعد استيلاء (داعش) على ثلث أراضي العراق بما فيها مدينة الموصل كان هناك خوف حقيقي من استيلاء هذا التنظيم الإرهابي على بغداد (Mansour and A.Jabar, 2017)، فانتفضت الجموع البشرية للدفاع عن العراق ومن جميع المحافظات، والقوميات، والطوائف، والأديان (الخاقاني، 2017)، وأمر رئيس الوزراء العراقي بتشكيل مديرية مستقلة سُميت "مديرية الحشد الشعبي" برئاسة مستشار الأمن الوطني العراقي لتنظيم المتطوعين (هادي ومحمد، 2015)، كما تم إنشاء مراكز التطوع والتدريب في بغداد والعديد من المحافظات العراقية (حسين، 2016)، وقد صوت البرلمان العراقي على قانون "هيئة الحشد الشعبي" رقم (40) لسنة 2016 وعدّها جزءاً من القوات المسلحة العراقية، وتم ربطها بالقائد العام للقوات المسلحة وفقاً لنص (المادة/1/أولاً) من قانون "الهيئة" المذكور، وعملت الحكومة العراقية على توفير المخصصات المالية اللازمة للإنفاق على "هيئة الحشد الشعبي" بدءاً من موازنة 2016، إذ خصصت أكثر من (1,745,094) مليون دينار وبنسبة 1,64% مقابل (110) الآلاف عنصر من قوات الحشد الشعبي في سنة 2016، وبلغت مخصصات الإنفاق على "الهيئة" في تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2017 أكثر من (1,796,405) مليون دينار وبنسبة 1,67%، ويوضح الشكل رقم (3) إجمالي المخصصات المالية للإنفاق على الأجهزة المذكورة بما فيها هيئة الحشد الشعبي لمكافحة إرهاب (داعش).

^(٩) أنشأ جهاز مكافحة الإرهاب سنة 2007م بهيكل تنظيمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يتكون من ثلاثة مستويات هي: مقر (CTS)، وقيادة مكافحة الإرهاب (CTC)، وثلاثة ألية من قوات العمليات الخاصة العراقية (ISOF) لتطوير القدرات المحلية لمحاربة الإرهاب في العراق (Witty, 2015).



الشكل رقم (3): المخصصات المالية في الموازنات العامة الاتحادية للإنفاق على الأجهزة الساندة لمكافحة الإرهاب

ثالثاً- الإنفاق الحكومي على جانب التسليح لمكافحة إرهاب (تنظيم داعش):

بالرغم من أن الحكومة العراقية لم تعلن أرقاماً لتكلفة الأسلحة التي تم شراؤها للحرب على (داعش) لاعتبارات مختلفة ولكننا نلاحظ أن (المادة/2/ثانياً) من الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2016م نصت على أن لرئيس الوزراء ووزير المالية صلاحية إضافة تخصيصات مالية بحدود مبلغ (2,300,000) مليون دينار إلى وزارتي الدفاع والداخلية وهيئة الحشد الشعبي؛ لغرض التسليح، واستكمال بناء القدرات، فضلاً عن أن (المادة/2/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2017م تضمنت الاقتراض بضمانة مؤسسة الصادرات الدولية بمبلغ (906) مليون دولار لشراء الأسلحة والعتاد والدعم اللوجستي يوزع بإعطاء (600) مليون دولار لوزارة الدفاع، و(146) مليون دولار لوزارة الداخلية، و(800) مليون دولار لهيئة الحشد الشعبي، و(80) مليون دولار لجهاز مكافحة الإرهاب، ومن المعلوم أن الحرب على (داعش) كلفت الحكومة العراقية مبالغ مالية طائلة لشراء الأسلحة والذخيرة، إذ أدخلت الحكومة العراقية منظومة الكورنيت الروسية في حربها ضد (داعش) وهي منظومة صواريخ حرارية فعالة استخدمتها القوات الأمنية لتدمير العديد من العجلات المفخخة في معارك تحرير الرمادي والموصل، كما أدخلت منظومات عسكرية ومنظومات أسلحة جديدة للخدمة إذ عملت الحكومة العراقية على بناء القدرات العسكرية للقوات الأمنية بصنوفها المختلفة (الحمداني، 2020).

المبحث الثاني: استراتيجية الحكومة العراقية لإعادة الاستقرار للمدن المحررة:

استعادت القوات العراقية سيطرتها على المناطق التي احتلها (داعش) أولاً أن تحقيق النصر كان مُرهقاً لميزانية الحكومة العراقية لتغطية تكاليف الحرب فضلاً عن الدمار الهائل الذي خلفه (تنظيم داعش) والأعداد الكبيرة من النازحين لذا كان يتوجب على الحكومة العراقية أن تضع خطط واستراتيجيات ورؤى اقتصادية لعودة الحياة إلى المدن المحررة، وسنتطرق في هذا المبحث للمخصصات المالية لإعادة الاستقرار للمدن المحررة فضلاً عن تأهيل البنية التحتية وتحديات إعادة الإعمار.

المطلب الأول: المخصصات المالية لإعادة الاستقرار للمدن المحررة:

خصصت الحكومة العراقية في (المادة/2/) من قانون موازنة سنة 2017 مبلغ مقداره 500 مليار دينار عراقي من إجمالي مبلغ الموازنة لمشاريع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وتنميتها، ومن ضمنها المحافظات المتضررة من إرهاب (داعش) فضلاً عن قرض من بنك التنمية الألماني (KfW) مقداره 600 مليون دولار يصرف منه 190 مليون دولار في سنة 2017م لتمويل مشاريع إعمار المناطق المحررة من (داعش)، علاوة على ذلك جاء في (المادة/33/) مناقلة 3,8% من مخصصات موظفي الدولة والقطاع العام والمتقاعدين كافة لغرض سد احتياجات الدولة من نفقات الحشد الشعبي، وتمويل النازحين إذ يعطى منها نسبة 40% لدعم النازحين لإعادة الاستقرار والإعمار لمناطقهم المتضررة جراء الإرهاب بما يحقق عودتهم إلى ديارهم، وتوزع مبالغ دعم النازحين وفق الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): النسب المئوية لمبالغ دعم الوزارات والمحافظات المتضررة من الإرهاب في موازنة 2017م

ت	الوزارة أو المحافظة	النسبة	التفاصيل
1	نينوى	20%	إعادة إعمار، واستقرار الأقضية، والنواحي، والمدن، والمناطق المحررة لضمان عودة النازحين
2	الأنبار	15%	
3	صلاح الدين	12%	
4	قضاء الحويجة، والمناطق المحررة في كركوك	9%	
5	ديالى/المناطق المحررة	9%	
6	الترتية	15%	إعادة تأهيل القطاع التربوي في المحافظات المحررة
7	الكربلاء	10%	إعادة تأهيل قطاع الكهرباء في المحافظات المحررة
8	الصحة	10%	إعادة تأهيل القطاع الصحي في المحافظات المحررة
المجموع		100%	

المصدر: الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (44) للسنة المالية 2017.

جاء في (المادة/49) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2017م مناقلة مبلغ (10) مليارات دينار من مخصصات وزارة الهجرة والمهجرين الى وزارة المالية لتغطية الرسوم والفوائد العقارية الممنوحة من المصرف العقاري لمواطني محافظات (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين)، وجاء في (المادة/59) مناقلة (1) مليار دينار الى محافظة كركوك لإعمار بشير، و(1) مليار دينار الى محافظة صلاح الدين لإعمار طوز خورماتو، وتخصيص (20) مليار دينار لمحافظة كركوك لتأهيل البنى التحتية التي تضررت نتيجة ضغط موجات النزوح، و(30) مليار دينار لمحافظة صلاح الدين لإعادة إعمار جسر الفتحة المتضرر من العمليات الإرهابية وإنشاء الجسر العالي، و(10) مليار دينار لمحافظة الأنبار؛ لإعادة إعمار الجسور المتضررة جراء العمليات الإرهابية؛ ولاسيما إرهاب (داعش).

علاوة على ذلك تضمنت (المادة/2/ثانياً) من موازنة سنة 2018م الاقتراض من بنك التنمية الألماني (KfW) لتمويل مشاريع إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب ولاسيما إرهاب (داعش)، فمن أصل مبلغ القرض (500) مليون يورو يُنقذ مبلغ (152) مليون دولار في سنة 2018م، وقرض من البنك الدولي بمبلغ مقداره (1140) مليون يورو يخصص منه لغرض الإنفاق في سنة 2018م مبلغ مقداره (400) مليون دولار لإعمار المناطق المحررة، وجاء في (المادة/32) بأن يستمر صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب بممارسة مهامه وفقاً لنظامه النافذ، وتضمنت (المادة/43) من موازنة سنة 2018م مناقلة مبلغ مقداره (420) مليار دينار من المبالغ المخصصة للنازحين في وزارة الهجرة والمهجرين وتوزع على المناطق المحررة من الإرهاب لغرض إعمار البنى التحتية وتحقيق الاستقرار وتكون حصة محافظة نينوى (180) مليار دينار، وصلاح الدين (100) مليار دينار، ويُخصّص لمحافظة الأنبار (100) مليار دينار أيضاً على حين يخصص لمحافظة ديالى (18) مليار دينار، وكركوك (18) مليار دينار أيضاً، ويُخصّص لشمال بابل (4) مليار دينار.

جاء في الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019م مجموعة قروض لإعادة الاستقرار للمحافظات المتضررة من الإرهاب، إذ جاء في (المادة/2/ثانياً) الاستمرار بالاقتراض من بنك التنمية الألماني (KfW) فمن أصل مبلغ (500) مليون يورو يوقع مبلغ (225) مليون يورو في سنة 2019م، وتمويل مبلغ 80 مليون يورو منه لمشاريع إعمار المناطق المحررة من (داعش) فضلاً عن الاقتراض من الوكالة الفرنسية للتنمية مبلغ (300) مليون يورو يخصص منه (50) مليون دولار لوزارة النقل لغرض تأهيل مطار الموصل الدولي علاوة على ذلك تخويل وزير المالية أو من يخوله بعد مصادقة مجلس الوزراء بالاقتراض من البنك الإسلامي مبلغ مقداره (279) مليون دولار لتمويل مشاريع البنى التحتية إذ يخصص منها مبلغ مقداره (27,5) مليون دولار لصالح وزارة الزراعة لغرض تأهيل معامل تنقية البذور والمخازن في محافظات صلاح الدين، ونينوى، والأنبار، وديالى، ومبلغ مقداره (11) مليون دولار لوزارة الصحة لغرض هدم وبناء مستشفى الصقلاوية، وتأهيل مستشفى بلد في محافظتي صلاح الدين والأنبار، ومبلغ مقداره (21) مليون دولار لصالح وزارة الإعمار والإسكان بهدف إعادة إعمار مشروع ماء الفلوجة الكبير، فضلاً عن الاقتراض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) بمبلغ مقداره (2000) مليون دولار لتمويل مشروع وحدة تكرير النفط ومشروع إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب، والاقتراض من الدول المانحة تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر بموجب مؤتمر الكويت مبلغ مقداره (1000) مليون دولار لغرض تمويل مشاريع البنى التحتية في المحافظات المتضررة من (داعش) تصرف في موازنة السنة المالية 2019م.

تضمنت الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2019م إجراء مناقلات تهدف الى خدمة إعادة الاستقرار للمدن المحررة إذ جاء في (المادة/62/أولاً) مناقلة مبلغ مقداره (100) مليار دينار لتعويض الممتلكات الخاصة لمتضرري العمليات الإرهابية، ومناقلة مبلغ مقداره (300) مليار دينار لإعادة الاستقرار

لمحافظات (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين) على أن تتوزع بالتساوي على المحافظات المذكورة، ويخصص من حصة محافظة نينوى مبلغ مقداره (10) مليار دينار للوقف السني لإعمار المساجد فيها، و(1) مليار دينار لدعم الإيجارات بالنسبة للعوائل المدمرة منازلهم في المحافظة فضلاً عن مناقلة مبلغ مقداره (15) مليار دينار من التمويل الاستثماري لصندوق إعمار المناطق المحررة لإعمار المناطق التركمانية التي تم تحريرها من (داعش) بما فيها قضاء آمرلي، وتضمنت (المادة/62/ثانياً) بأن يخصص مبلغ مقداره (1) مليار دينار من موازنة الوقف السني تصرف من قبلهم لأغراض تحقيق المصالحة المجتمعية في المدن المحررة من (داعش)، علاوة على ذلك، فقد جاء في (المادة/65/أولاً) مناقلة مبلغ مقداره (445) مليار دينار من تخصيصات وزارة الهجرة والمهجرين وإعطائه للمحافظات التي خضعت لاحتلال (داعش) لغرض إعادة إعمار البنى التحتية والمشاريع الجديدة بما يسهم في إعادة النازحين إذ يُخصَّص من هذا المبلغ (135) مليار دينار لمحافظة نينوى، و(100) مليار دينار لمحافظة صلاح الدين، و(125) مليار دينار لمحافظة الأنبار، و(30) مليار دينار لمحافظة ديالى، و(25) مليار دينار لمحافظة كركوك، و(30) مليار دينار لقضاء المسيب ونواحيه في محافظة بابل.

وقد جاء في (المادة/2/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (21) لسنة 2021م بالاستمرار بالاقتراض من بنك التنمية الألماني (KfW) من أصل مبلغ القرض البالغ (500) مليون يورو لتمويل مشاريع إعمار المناطق المتضررة من إرهاب (داعش) إذ يمول مبلغ (70) مليون دولار منه في سنة 2021م، فضلاً عن الاقتراض من الحكومة الفرنسية والوكالة الفرنسية للتنمية مبلغ (1000) مليون يورو يمول منها (300) مليون يورو لصالح سلطة الطيران المدني لمشروع تأهيل مطار الموصل الدولي، وجاء في (المادة/2/ثانياً) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (13) للسنوات (2023 – 2024 – 2025) بالاستمرار بالاقتراض من بنك التنمية الألماني (KfW) إذ سيتم تمويل (133) مليون دولار لمشاريع إعمار المناطق المتضررة من تنظيم (داعش) الإرهابي لتأهيل قطاعات الكهرباء، والصحة، والإعمار، والإسكان، والبلديات، والأشغال العامة.

المطلب الثاني: تأهيل البنية التحتية ومعوقات إعادة الإعمار:

عملت الحكومة العراقية على حشد الدعم الدولي لإعمار المحافظات المتضررة من (داعش) ألا أنه بالرغم من الجهود الحكومية لا يمكن إغفال حجم الدمار الهائل الذي خلفه الإرهاب إذ أعلنت السلطات العراقية في مؤتمر الكويت للمانحين الذي عقد في شباط 2018 بأن العراق بحاجة الى ما لا يقل عن 88 مليار دولار لتأهيل البنية التحتية على حين أن العراق لم يحصل على دعم دولي من المؤتمر سوى 30 مليار دولار علاوة على ذلك كان أغلب هذا الدعم من القروض (النشرة الشهرية للصندوق الكويتي للتنمية، 2019)، وقد عملت الحكومة العراقية على تحديد الإطار العام لخطة إعادة الإعمار لتشمل المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية وحددت لها نطاق زمني لمدة عشرة سنوات بدءاً من تاريخ اعتماد الوثيقة في سنة 2017 ويكون تمويلها من الموازنة والدعم الدولي، وأسست الحكومة العراقية صندوق إعمار المناطق المتضررة من (داعش) وفقاً للمادة (28) من قانون الموازن العامة الاتحادية لسنة 2015 التي نصت على أن "يؤسس صندوق إعادة إعمار المناطق التي دمرها الإرهاب ويمول من المنح والمساعدات الدولية ويخصص له مبلغ أولي قدره (500) مليار دينار..." فهو بمثابة مؤسسة تعمل على تنسيق إدارة الأموال لإعادة إعمار المناطق المتضررة، وقد خصصت الحكومة العراقية في قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (9) لسنة 2018 أكثر من (531) مليار دينار لصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من (داعش)، كما خصصت له مبلغ (652) مليار دينار في قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (1) لسنة 2019، ومبلغ (406) مليار دينار في قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (21) لسنة 2021، كما خصص قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي رقم (2) لسنة 2022 مبلغ مقداره (750) مليار دينار لصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب وصندوق إعمار ذي قار، فضلاً عن تمويل أكثر من (990) مليار دينار للجهات التابعة لرئاسة الوزراء من ضمنها صندوق إعمار المناطق المتضررة من (داعش) في قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (13) للسنوات (2023 – 2024 – 2025)، والجدير بالذكر أن المخصصات الحكومية لا تغطي الاحتياجات الهائلة لإعادة الإعمار في المحافظات السبعة المتضررة من الإرهاب وهي: نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى، وكركوك، وبابل، وبغداد التي يوضحها الجدول رقم (5) فضلاً عن أن الفساد لم يغيب حتى عن هذا الصندوق فبناءً على تقارير ومعلومات فقد اتخذ رئيس الوزراء في حزيران 2023 قراراً بإنهاء تكليف مدير الصندوق من مهام عمله لأسباب تتعلق بشبهات فساد وعدم تحقيق الغرض المطلوب في الإعمار (Mahmoud, 2023).

الجدول رقم (5): إجمالي الاحتياجات التقديرية لإعادة إعمار المحافظات السبعة المتضررة من الإرهاب (نينوى، والأنبار، وصلاح الدين،

وديالى، وكركوك، وبابل، وبغداد)

ت	القطاع	الفرع	إجمالي الاحتياجات
1	القطاع الاجتماعي	الإسكان	20,6 ترليون دينار على مدى خمس سنوات
		الصحة	5,2 ترليون دينار
		التعليم	5,4 ترليون دينار
		الحماية الاجتماعية، والتوظيف، وسبل كسب	7,5 ترليون دينار لنحو 333 اسرة، وتوسيع البرنامج يتطلب 7 ترليون دينار فوق المبلغ المذكور.

ت	القطاع	الفرع	إجمالي الاحتياجات
		العيش	
		التراث الثقافي، والسياحة	2 ترليون دينار لأنشطة إعادة بناء الإحساس بالهوية الوطنية، ودمج الموقع التراثي في نسيج المجتمع.
2	القطاع الإنتاجي	الزراعة	4 ترليون دينار
		الموارد المائية	245 مليار دينار
		التجارة والصناعة	12,5 ترليون دينار
		التمويل والأسواق	10,9 ترليون دينار
		الطاقة	10,8 ترليون دينار
3	قطاع البنية التحتية	النفط والغاز	8,5 ترليون دينار على مدى خمس سنوات
		تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	761 مليار دينار
		النقل	4,7 ترليون دينار لمدة لا تقل عن خمس سنوات
		المياه، والصرف الصحي، والنظافة	2,9 ترليون دينار
		الخدمات البلدية	149 مليار دينار

(إعداد الباحثة بتصرف) يُنظر المصدر: تقرير مجموعة البنك الدولي، كانون الثاني 2018.

(تعرضت عملية إعادة إعمار المناطق المحررة من (داعش) لعقبات أهمها سوء الإدارة، وعدم الشعور بالمسؤولية من قبل الماسكين بزمم الأمور وهذا ما يؤثر بعدم وجود إرادة حقيقية لإعادة إعمار المناطق المحررة مع ركون ملف الإعمار على رفوف الحكومات المتعاقبة منذ سنة 2017 ناهيك عن الفساد المالي في ملف الإعمار إذ أن أغلب الأموال التي ترصدها الحكومة العراقية للإعمار إما أن تُهبط أو تُقابل بالعمل الرديء).

وقد ولد البدء بتنفيذ برنامج الحكومة العراقية بإعادة العوائل النازحة عجزاً في ميزان المدفوعات ومن ثم أثر ذلك على مشاريع البنى التحتية في المحافظات المتضررة، لذا عملت الحكومة العراقية على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض وتسهيلات ائتمانية تبلغ 18 مليار دولار طيلة السنوات 2016-2018 (وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار، 2017). (لقد نشأت الصعوبات الاقتصادية في مرحلة ما بعد (داعش) نتيجة الرؤية الضبابية لمفهوم السياسة الاقتصادية في العراق، والنظام النقدي والمالي القاصر، والقيادة غير الحكيمه، والفساد المالي والإداري الواضح فضلاً عن أن مثل هذا الاقتصاد الريعي الاستهلاكي الاستيرادي في العراق من المؤكد أن يكون عرضة للتأثر المباشر بالأزمات فهو اقتصاداً مكشوقاً على الخارج يتخلله فراغ صناعي وزراعي مما يجعل عملية إعادة بناء وإعمار المدن المحررة تزداد تأزماً مع واقع الاقتصاد العراقي المتردي).

يتمثل أحد أهم المعوقات الأخرى لإعادة إعمار المناطق المحررة هو التعامل مع الخسائر البيئية فقد انتهج (داعش) سياسة الأرض المحروقة من خلال تدمير المنشآت النفطية، وزراعة الألغام الأرضية في مناطق مختلفة من المدن لإعاقة القوات المسلحة من تحرير الأراضي فضلاً عن استهداف الأهالي والتدمير المتعمد للمدن مما أدى إلى حدوث تلوث واسع في المجال الجوي والمائي وهذا ما يخل بالتوازن البيئي ويلحق أضراراً صحية بالسكان (الأرض المحروقة، 2016)، وهذا ما أعاق أيضاً من جهود الحكومة العراقية في الالتزام بوقف الألغام المزروعة وتدميرها بحلول سنة 2018 حسب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد الصادرة سنة 1997 التي تنص على إنهاء المعاناة والإصابات الناتجة عن الألغام المضادة للأفراد والتي تقتل أو تشوه مئات الأشخاص ولاسيما الأطفال، وتعيق عجلة التنمية الاقتصادية والتطور كما تمنع اللاجئين والمشردين داخلياً من العودة إلى الوطن (Convention on the Prohibition of the Use, 1997)، بل أن الحرب التي خاضتها الحكومة العراقية وقوات التحالف الدولي لتحرير المدن والمناطق المحتلة من تنظيم (داعش) الإرهابي أدت إلى المزيد من الملوثات، لذا قدمت الحكومة العراقية في سنة 2017 طلباً لتمديد الموعد النهائي لإزالة الألغام الأرضية حتى سنة 2028 إذ أن التقارير تشير لحجم المخاطر البيئية التي تسببها الألغام المزروعة للبيئة والمدنيين مما يعيق عجلة الإعمار، ويجعل الحكومة أمام تحدٍ كبير كون العراق منذ سنة 2014 عضواً في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأسلحة التقليدية الصادرة سنة 1890 والتي تسعى لحماية المدنيين من أثار الأسلحة المستخدمة في الحروب والنزاعات المسلحة، إذ أنها حظرت استخدام الأسلحة والقذائف والمعدات والأساليب الحربية التي تلحق أضراراً بالمواطنين وبما من شأنه التأثير على البيئة، وقد نص البروتوكول الخامس من هذه الاتفاقية على الالتزامات المتعلقة بالمخلفات الحربية بأقتضاه من أطراف النزاع اتخاذ التدابير اللازمة للحد من المخاطر التي تطرحها المتفجرات الناتجة عن مخلفات الحرب إذ يشترط البروتوكول اتخاذ التدابير والاحتياطات كافة

لحماية المواطنين من الآثار التي تسببها المتفجرات (The Convention on Certain Conventional Weapons in 1980)

وقد سجلت الموصل اضراً بيئية خلال عمليات التحرير في سنة 2016 إذ عمل تنظيم (داعش) على إشعال النار في جزء من معمل الكبريت بالمشرق فضلاً عن اشتعال 19 بئراً نفطياً قرب الموصل مما أدى إلى إطلاق غازات سامة في الهواء مثل ثاني أكسيد الكبريت، وكبريتيد الهيدروجين، وقد عالجت مديرية الصحة وبدعم من منظمة الصحة العالمية آنذاك أكثر من 1000 حالة اختناق في القيارة، ومخمور، والإجالة، كما قام تنظيم (داعش) بضخ كميات من النفط من حقل القيارة على الجسر العسكري العائم الذي أنشأه الجيش العراقي على نهر دجلة مما أدى لحدوث تلوث بمجرى النهر، إن هذه الإبادات البيئية هي صفة لكارثة خطيرة تهدد الحياة البشرية، وتدفع أعداداً كثيرة من السكان للانضمام إلى صفوف اللاجئين مما يتحتم وضع البيئة في قلب أزمة الإعمار والسعي نحو حل مشاكلها. (Mosul battle brings environmental damage, 2016)

الخاتمة:-

تعرض العراق لهجمة إرهابية شرسية من قبل (تنظيم داعش) الإرهابي تمثلت باحتلال ثلث أراضي العراق منذ سنة 2014 وكلفت الحكومة العراقية تكاليف مالية باهظة للقيام بعمليات التحرير من هذا التنظيم الإرهابي، إذ وجهت الحكومة العراقية جميع المقدرات المالية للإنفاق على الأجهزة العسكرية وعمليات التحرير مما حول الموازنات العراقية إلى موازنات حرب، وأدى إلى صعوبات اقتصادية كبيرة وما رافق عملية التحرير من الحاجة الملحة لإعادة إعمار المناطق المتضررة، إذ أن العمل على تهيئة الأجواء والمناخ المناسب لعودة النازحين كان التحدي الأكبر بعد عمليات التحرير، وتعد السياسة التي تمارسها الحكومة العراقية لمعالجة مشكلة إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار للمدن المحررة من (داعش) سياسة ضيقة الأفق، ولا يمكنها أن تعالج الأزمة الراهنة؛ فحجم الأموال التي تحتاجها عملية إعادة بناء المدن المحررة وتحقيق استقرارها هائلة، إذ تشير التقديرات إلى أن العراق لا يزال بحاجة إلى المزيد من الوقت للتخلص من الأضرار البيئية الناتجة عن إرهاب (داعش) لاسيما في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإعمار، وعليه فقد أجابت الدراسة عن أسئلتها، واثبتت فرضيتها المتمثلة بحجم الأضرار الكبيرة الناجمة عن إرهاب (داعش) وحجم النفقات الحكومية لعملية التحرير وما تبع ذلك من معوقات حالت دون تنفيذ البرامج الحكومية على النحو الأمثل في عملية إعادة الإعمار إذ أن التباطؤ في إعادة إعمار المناطق المحررة من (داعش) يعد عاملاً مساعداً في إعادة إحياء هذا التنظيم الإرهابي مجدداً أو إحياء تنظيم إرهابي يحمل النهج المتطرف نفسه ولاسيما مع وجود بعض الخلايا الإرهابية النائمة في المدن المحررة، وسنتطرق فيما يلي لأهم النتائج التي خلص لها البحث، فضلاً عن أهم التوصيات المتعلقة بنتائج البحث وبما يخدم صانع القرار العراقي.

أولاً- نتائج البحث :

توصل البحث إلى العديد من النتائج المهمة نذكرها فيما يلي :

1. أدى احتلال (تنظيم داعش) الإرهابي لبعض محافظات العراق إلى خسائر اقتصادية كبيرة، وعلى مختلف القطاعات، إذ تضرر القطاع الاجتماعي المتمثل بالإسكان، والمراكز الصحية، والأبنية المدرسية، والمراكز بنحو كبير مما أدى لكارثة إنسانية تمثلت بزوح حوالي 1,044,539 شخصاً وبمعدل 42% لغاية سنة 2016م، وتعرض القطاع الإنتاجي لسيطرة (تنظيم داعش) على مخزون القمح في محافظتي نينوى وصلاح الدين وعلى 40% من إنتاج الشعير في العراق كما سيطر على مناطق مخازن الحبوب، فضلاً عن الخسائر التي تعرض لها الجهاز المصرفي العراقي، وعلى مستوى قطاع البنية التحتية؛ فهي الأخرى تعرضت لخسائر اقتصادية باهظة الثمن.
2. وفرت الحكومة العراقية المبالغ المالية اللازمة لوزارة الدفاع والداخلية في حربها ضد إرهاب (داعش) لاسيما أن وزارة الدفاع تُعنى بحفظ أمن الدولة عسكرياً، أما وزارة الداخلية فهي المسؤولة بالحفاظ على الأمن الداخلي للمواطنين وضبط الخارجين عن القانون، إذ نلاحظ زيادة المخصصات المالية للإنفاق على الوزارتين المذكورتين عن السنوات السابقة لاحتلال هذا التنظيم الإرهابي لثلث الأراضي العراقية، وذلك لتوجيه الجهود الحكومية نحو مكافحة إرهاب هذا التنظيم المتطرف.
3. كان للأجهزة الأمنية الساندة في مكافحة الإرهاب النصيب الأكبر من المخصصات المالية، إذ خصصت الحكومة العراقية المبالغ المالية اللازمة لجهاز مكافحة الإرهاب، وعملت على زيادة المبالغ المالية للإنفاق على جهاز المخابرات الوطني العراقي مع مكتب المفتش العام كون هذا الجهاز تقع على عاتقه مسؤولية جمع المعلومات، وتقييم تهديدات الأمن الوطني العراقي.
4. إن الحرب على (داعش) كلفت الحكومة العراقية مبالغ مالية طائلة لشراء الأسلحة والذخيرة، إذ أدخلت الحكومة العراقية منظومة الكورنيت الروسية ذات الفعالية الحرارية لتدمير العجلات المفخخة في معارك تحرير الرمادي والموصل، كما أدخلت منظومات عسكرية ومنظومات أسلحة جديدة للخدمة إذ عملت الحكومة العراقية على بناء القدرات العسكرية للقوات الأمنية بصنوفها المختلفة مما كلف مبالغ مالية طائلة.
5. بعد الانتهاء من عمليات تحرير المناطق المغتصبة من (داعش) عملت الحكومة العراقية على إجراء العديد من المناقشات المالية لسد احتياجات عملية إعادة إعمار المناطق المحررة إذ تم توجيه هذه المبالغ المالية لتعويض الممتلكات الخاصة لمتضرري العمليات الإرهابية، ولدعم الإجراءات

بالنسبة للعوائل المدمرة منازلهم ولأغراض تحقيق المصالحة المجتمعية في المدن المحررة، فضلاً عن إعادة إعمار البنى التحتية والمشاريع الجديدة بما يُسهم في إعادة النازحين.

6. أجرت الحكومة العراقية سلسلة من الاقتراض لإعادة الاستقرار للمحافظات المتضررة من (داعش) منها الاقتراض من بنك التنمية الألماني (KFW)، ومن الوكالة الفرنسية للتنمية، ومن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، والاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض وتسهيلات ائتمانية فضلاً عن الاقتراض من الدول المانحة تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وقطر بموجب مؤتمر الكويت لتمويل مشاريع البنى التحتية ولغرض تأهيل معال تنقية البذور والمخازن وتأهيل المستشفيات، وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب وتنفيذ مشاريعها.

7. واجهت عملية إعادة الإعمار عقبة تمثلت بعدم كفاية الأموال المخصصة لعملية إعادة الإعمار، فعلى الرغم من الجهد الحكومي لحشد الدعم الدولي لإعمار المحافظات المتضررة من (داعش) ألا أنه لا يمكن إغفال حجم الدمار الهائل الذي خلفه (داعش) وقد أعلنت السلطات العراقية في مؤتمر الكويت للمانحين بحاجة العراق إلى ما لا يقل عن 88 مليار دولار لتأهيل البنية التحتية على حين أن العراق لم يحصل على دعم دولي من المؤتمر سوى 30 مليار دولار.

8. عملت الحكومة العراقية على تحديد الإطار العام لخطة إعادة الإعمار لتشمل المحافظات المتضررة من العمليات الإرهابية وحددت لها نطاق زمني، ويكون تمويلها من الموازنة والدعم الدولي، وأسست صندوق إعمار المناطق المتضررة من (داعش) وخصصت له المبالغ المالية اللازمة ألا أن المخصصات الحكومية لا تغطي الاحتياجات الهائلة لإعادة الإعمار، وما رافق ذلك من سوء الإدارة، وعدم الشعور بالمسؤولية فضلاً عن الفساد المالي والإداري في ملف الإعمار.

9. يتمثل أحد أهم المعوقات الأخرى لإعادة إعمار المناطق المحررة بالتعامل مع الخسائر البيئية، فقد انتهج (داعش) سياسة الأرض المحروقة التي أثرت بصورة كبيرة على البيئة وسببت اضراراً صحية نتيجة تدمير المنشآت النفطية، وزراعة الألغام الأرضية في مناطق مختلفة.

ثانياً- توصيات البحث:

بناءً على النتائج المطروحة نوصي صانع القرار العراقي بجملة من التوصيات المهمة التي تخدم عملية إعادة إعمار المناطق المتضررة من إرهاب (داعش) تتمثل في النقاط الآتي ذكرها:

1. يتحتم على الحكومة العراقية إيلاء مشاريع إعادة الإعمار الأولوية القصوى ولاسيما أن أحد أهم أسباب احتلال (تنظيم داعش) الإرهابي لبعض المحافظات العراقية تمثلت في الصعوبات الاقتصادية، وما رافقها من ازدياد في نسب الفقر، وعدم توفر السكن اللائق، وانعدام فرص العمل.
2. تحقيق سياسة الإصلاح الاقتصادي من خلال العمل على النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي بما يسهم في زيادة المخصصات المالية لإعادة الإعمار.
3. قصر يد الفاسدين، والمرتشين، وهادري المال العام، وتشريع القوانين الحازمة، ووضع الإجراءات المحكمة لمحاسبة الفاسدين؛ فالفساد يزيد من صعوبة إعادة الإعمار.
4. العمل على تحقيق أمن المواطن التنموي من خلال وضع خطة محكمة، وضمان حمايتها بالقوانين اللازمة، ومراقبة تطبيقها.
5. إعادة تأهيل البنية التحتية وفق جدول زمني لأولويات إعادة الإعمار تعده الحكومة العراقية يتضمن الأولويات الأساس ثم الأهم ثم المهم.
6. توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الخدمية في المدن المحررة، وإعادة الإعمار فعلى الرغم من إعلان وزارة التخطيط العراقية عن خطة حكومية لإعادة الإعمار للمدن المحررة ألا أنها لا تزال تفتقر الى الأموال.
7. التدقيق المستمر للكشوفات والحسابات الخاصة بمشاريع إعادة إعمار المناطق المحررة من (داعش).
8. تهيئة المناخ المناسب والأجواء الآمنة للشركات والمستثمرين للعمل، ووضع التعليمات المحكمة التي تناسب الحاجة الاستثمارية ومستلزماتها للنهوض بالواقع الخدمي في المدن المحررة.

المصادر والمراجع

- إسماعيل، خ. (2016). *النزوح الكبير أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش*. بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
- اندرسون، ج. (1998). *صنع السياسات العامة*. (ط1). الدوحة: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- بلا. (2016). *الأرض المحروقة: إشكاليات إعادة إعمار المدن المحررة من تنظيم داعش*. موجز سياسات. (7)، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- جمهورية العراق. وزارة التخطيط. وثيقة الإطار العام للخطة الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية للمحافظات المتضررة جراء العمليات الإرهابية والحربية، تموز 2017م.
- جمهورية العراق. وزارة التخطيط، إستراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022م.

- جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، عدد العوائل والأفراد النازحة (الزوح والطوارئ 2014) ونسبة العودة والمتبقي لغاية (2018/1/14).
- حسين، ع. (2016). *الحشد الشعبي ورهانات اسقاط العملية السياسية في العراق "الخيار الناجح"*. العراق: الصنوبر للطباعة والنشر.
- الحمداي، ض. (2019). *ديناميكيات السياسة الحكومية لمكافحة الإرهاب في العراق ومصر: منظار تحليلي مقارن*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- الخاقاني، م. (2017). الحشد الشعبي القوة المضافة للقوات المسلحة العراقية. *مجلة اغتراب*، (4)، 161.
- الجزري، ث. (2004). *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة*. (ط1). الأردن: دار مجدلوي للنشر والتوزيع.
- دولة الكويت، الصندوق الكويتي للتنمية، النشرة الشهرية للصندوق الكويتي للتنمية، مؤتمر إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في العراق، العدد (90)، الكويت، شباط 2019م.
- عبد النبي، و. (2018). *دراسة بعنوان: دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي*. بغداد: البنك المركزي العراقي.
- علو، ع. (2016). *من معسكرات هيرات الى الموصل*. (ط1). بغداد: بيت المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع.
- قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي رقم (2) لسنة 2022م
- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (1) للسنة المالية 2016م.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (13) للسنوات (2023 – 2024 – 2025).
- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (23) لسنة 2021م.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (44) للسنة المالية 2017م.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (9) للسنة المالية 2018م.
- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (2) للسنة المالية 2015م.
- قانون تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (44) لسنة 2017م.
- قانون جهاز مكافحة الإرهاب العراقي رقم (31) لسنة 2016م.
- قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016م.
- نابوليوني، ل. (2015). *الدولة الإسلامية "داعش" وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط*. (ط1). بغداد: دار الوراق للنشر.
- هادي، ح.، ومحمد، أ. (2015). *كرة جيوش الظل (الحشد الشعبي.. ماهيته.. عقيدته.. هيكلته)*. بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
- الهاشمي، ه. (2015). *عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة*. (ط1). لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع.

References

- Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-Personnel Mines and on their Destruction. 18 September 1997. Retrieved from: Doc.44_convention antipersonnel mines.pdf (un.org) .
- Iraq's neighbours alarmed by jihadists' rapid gains. In BBC, 23 June 2014, Retrieved from: <https://www.bbc.com> .
- Mahmoud, S. (2023). Iraqi official leading post-ISIS reconstruction dismissed over corruption claims. In MENA. Retrieved from: <https://www.thenationalnews.com> .
- Mansour, R., & A.Jabar, F. (2017). *The Popular Mobilization Forces and Iraqs Future*. Washington: Middle East Center.
- UN environment programme. (2016). Mosul battle brings environmental damage, with serious impacts on health, prospects of recovery, 27 October 2016. Retrieved from: <https://www.unep.org> .
- United Nations. (2001). The Convention on Certain Conventional Weapons in 1980 as amended on 21 December 2001. Retrieved from: <https://disarmament.unoda.org/the-convention-on-certain-conventional-weapons>.
- Witty, D. (2015). *The Iraqi Counter Terrorism Service*. Washington: Center for Middle East Policy at Brookings.